تقييم عسكري للصراع بين "إسرائيل" وحماس

ترجمة مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير

بقلم جرانت روملي[1]، نيري زيلبر[2] / معهد واشنطن للشرق الأدنى

25مايو 2021

استخدم الطرفان أساليب جديدة في هذه الجولة، وبينما كانت إسرائيل أكثر فاعلية من الناحية العسكرية، فإن المقياس الحقيقي للنجاح سيعتمد على مدى سرعة حماس في إعادة بناء قدراتها القتالية واستغلال أي مكاسب سياسية.

بعد 11 يومًا من القتال، وافقت إسرائيل وحماس على وقف إطلاق النار في غزة برعاية مصرية. وفقًا لمعظم المقاييس، كانت جولة التصعيد هذه هي الأسوأ منذ عام 2014. وقد ورد أنه قتل أكثر من 240 فلسطينيًا و12 إسرائيليًا؛ كما أكد جيش الدفاع الإسرائيلي أن ما لا يقل عن 200 مسلح من غزة قتلوا، بمن فيهم 25 من كبار قادة حماس.

في حين أن المواجهات السابقة كانت مدفوعة بمطالب حماس بالإغاثة الاقتصادية أو تخفيف القيود الإسرائيلية حول غزة، فإن هذه الجولة كانت مدفوعة برغبة المجموعة الواضحة في تأكيد قيادتها للقضية الفلسطينية. في أعقاب الانتخابات التشريعية الملغاة واحتجاجات القدس، رأت حماس فرصة لتقديم نفسها على أنها حامي المدينة المقدسة على حساب منافسيها من فتح. وبمجرد اندلاع الاضطرابات والاشتباكات الطائفية داخل إسرائيل والضفة الغربية، اعتقدت المجموعة أن لديها فرصة لإشعال النار في الساحة الفلسطينية بأكملها.

بدأت المواجهة العسكرية عندما أطلقت حماس صواريخ على القدس في 10 مايو. وردا على ذلك، سعت إسرائيل إلى إضعاف القدرات العسكرية لكل من حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين بشدة من أجل استعادة الردع طويل الأمد والهدوء النسبي على جناحها الجنوبي. لتحقيق هذه الأهداف، استخدمت "عملية حارس الأسوار" للجيش الإسرائيلي نهجًا أكثر عدوانية من جولات القتال السابقة. تهدف إسرائيل الآن إلى منع حماس من إعادة التسلح، على الرغم من أن كيفية مواءمة هذا الهدف مع الاحتياجات الإنسانية العاجلة لغزة يظل سؤالاً مفتوحًا. من جانبهم، استخدم مقاتلو غزة أيضًا قواتهم بطرق جديدة، بنتائج متباينة.

تغييرات تكتيكية لحماس / الجهاد الإسلامي في فلسطين

استخدم كل من حماس والجهاد الإسلامي ترساناتهما الواسعة لإطلاق الصواريخ بوتيرة ومدى غير مسبوقين، وغالبًا ما يتم إطلاق العشرات في وقت واحد على نفس الهدف من مواقع مختلفة في غزة في محاولة لإشباع القبة الحديدية الإسرائيلية لنظام الدفاع. وشمل ذلك قصفًا مستمرًا ضد منطقة تل أبيب الكبرى، ولا سيما خلال الأسبوع الأول من الأعمال العدائية. إجمالاً، تم إطلاق 4300 صاروخ (سقط أكثر من 600 منها في غزة). على مدار أحد عشر يومًا من النزاع، يصل هذا المتوسط إلى حوالي 390 إطلاقًا يوميًا، مقارنة بما يقرب من 650 صاروخًا تم إطلاقه على مدار 22 يومًا في 2008-2009 (29 صاروخا في اليوم)، و1500 على مدار ثمانية أيام في عام 2012 (187 يوميًا) أكثر من 4500 موزعة على خمسين يومًا في عام 2014 (90 صاروخا في اليوم).

حقق تكتيك الإشباع هذا نجاحًا محدودًا فقط، حيث أن التحسينات على القبة الحديدية أبطلت إلى حد كبير القنابل الثقيلة. وطبقاً للجيش الإسرائيلي، حافظ النظام على معدل اعتراض بنسبة 90٪ ضد الصواريخ المتجهة إلى التجمعات السكانية الإسرائيلية - مقارنة (إن لم تكن أفضل قليلاً من) الجولات السابقة التي تضمنت نيران أخف.

كما فشلت الجهود العسكرية لاستهداف البنية التحتية الاستراتيجية (على سبيل المثال، منصات الغاز الطبيعي البحرية؛ منشأة ديمونة النووية). كان الاستثناء الوحيد هو الضربة المبكرة التي أصابت خط أنابيب غاز بالقرب من عسقلان. ولم تجد الضربات التي استهدفت أكبر مطارين في إسرائيل أثرها أيضًا، على الرغم من إلغاء العديد من الرحلات الجوية الأجنبية أو تغيير مسارها، وإغلاق مطار بن غوريون الدولي بشكل متقطع.

كانت جهود حماس الأخرى لتحقيق مفاجأة تكتيكية تكاد تكون فاشلة بالكامل. تم تجهيز العديد من المركبات الجوية غير المأهولة لإلقاء القنابل أو العمل كطائرات بدون طيار انتحارية، لكن الدفاعات الجوية الإسرائيلية أسقطتها. كانت الغواصات الصغيرة غير المأهولة محملة بما يصل إلى 30 كيلوغرامًا من الذخائر لاستهداف السفن ومنصات الغاز، لكن القوات البحرية والجوية الإسرائيلية دمرتها قبل الإطلاق. حاولت القوات الخاصة التابعة لحماس ("النخبة") التسلل إلى إسرائيل عبر الأنفاق العابرة للحدود، لكن تم رصدها من قبل مصادر استخباراتية، ومنعت من قبل جدار واسع النطاق تحت الأرض، وتم اعتراضها بواسطة الغارات الجوية. جاء النجاح العملي الاسمي الوحيد للمجموعة من خلال نشرها لفرق الصواريخ المضادة للدبابات، التي أطلقت في ثلاث مناسبات النار على مدنيين وعسكريين إسرائيليين في منطقة حدود غزة، مما أسفر عن مقتل جندي واحد.

كما أصدرت حماس دعوات مباشرة لعرب إسرائيل وفلسطينيي الضفة الغربية للانضمام إلى القتال، مما ساعد على تأجيج اضطرابات شعبية غير مسبوقة داخل إسرائيل. تم احتواء هذا العنف في نهاية المطاف من خلال عملية مكثفة للشرطة الإسرائيلية وعملية Shin Bet في الداخل، بالإضافة إلى ما يقرب من ضعف كتائب الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية. كما ساعد التنسيق الأمني المستمر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الحفاظ على الاستقرار. ومع ذلك، في حين أن الوضع لم يتحول إلى انتفاضة كاملة كما كانت تأمل حماس، فإن حقيقة أن المجموعة كانت قادرة على ربط القتال في غزة بالساحة الفلسطينية الأوسع قد يكون لها تداعيات استراتيجية كبيرة في حالة اندلاع الأعمال العدائية مرة أخرى.

التغييرات العملياتية والتكتيكية الإسرائيلية

لقد أدخلت إسرائيل تكتيكات ومفاهيم عملياتية جديدة على أساس خطة وضعها القائد السابق للقيادة الجنوبية في جيش الدفاع الإسرائيلي، الجنرال هيرزي هاليفي. أحد مكونات "عقيدة النصر" التي وضعها جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخرًا رئيس الأركان الجنرال أفيف كوخافي، كانت الخطة الجديدة لأي نزاع في غزة تتمثل في استخدام قوة نيران جماعية من خلال تنسيق القوات المشتركة، والقيام بذلك بشكل أسرع وبمعلومات استخباراتية أكثر دقة مما شوهد سابقًا، وكل ذلك نحو هدف هزيمة العدو واستعادة الردع على المدى الطويل بسرعة. أوضح الاستراتيجيون الإسرائيليون أيضًا أن الرد الشديد على حماس كان يهدف جزئيًا على الأقل إلى ردع حزب الله وإيران عن أي رد فعل في المستقبل عن القيام بأي عدوان مماثل.

لتحقيق هذه الغايات، أظهر الجيش الإسرائيلي استعدادًا فوريًا لاستهداف كبار القادة العسكريين في منازلهم ومنشآتهم، بما في ذلك قادة الألوية والمتخصصين في الصواريخ. كما استهدفت بعض المباني متعددة الطوابق، بحجة أنها كانت تُستخدم لأغراض الاستخبارات، والبحث والتطوير للأسلحة، ولأغراض القيادة والسيطرة. أعطيت هذه الأهداف الأخيرة إنذارًا مسبقًا وتم إخلائها قبل الضربات الجوية؛ وفقًا للجيش الإسرائيلي، استغلت حماس هذه المرة لإزالة المعدات التكنولوجية (مثل محركات الأقراص الثابتة).

يؤكد الجيش الإسرائيلي أيضًا أن الضربات الجوية والعمليات الأخرى أضعفت بشدة قدرة حماس والجهاد الإسلامي على إنتاج الصواريخ المحلية، على الرغم من أن المدى الحقيقي للضرر سيقاس بمدى سرعة المقاتلين في إعادة تشكيل ورش العمل ومكونات البرامج الأخرى. قبل الأعمال العدائية، قدر الجيش الإسرائيلي أن لدى المجموعتين ما يقرب من 13000 إلى 15000 صاروخ في ترسانتهما المشتركة، والغالبية العظمى منتجة محليًا.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت إسرائيل جهودًا منسقة لشل نظام أنفاق حماس الواسع داخل غزة، وليس فقط أنفاق الهجوم العابرة للحدود كما في عام 2014. هذا النظام - الذي يصفه المسؤولون الإسرائيليون بـ "المترو" ويصفونه بطول مئات الكيلومترات - هو الركيزة الأساسية لمفهوم القتال الحربي الكامل للجماعة، والذي يستخدم لنشر مقاتلي حماس بسرعة وصواريخ تحت الأرض للعمليات الهجومية والدفاعية على حد سواء. يفيد المسؤولون الإسرائيليون أنه على مدار عدة أيام، دمرت الغارات الجوية حوالي 100 كيلومتر من هذه الشبكة، رغم أنه هنا أيضًا، لا يمكن تقييم المدى الحقيقي للضرر إلا في المستقبل.

على نطاق أوسع، كان أمر الجيش الإسرائيلي بالقتال كافياً للتعامل مع التهديدات على جبهات متعددة - غزة والضفة الغربية وإطلاق الصواريخ المتقطع من لبنان وسوريا. كان لا بد من استدعاء حوالي 7000 جندي احتياطي فقط في جيش الدفاع الإسرائيلي، بشكل أساسي لدعم قدرات الاستخبارات والقبة الحديدية. ومع ذلك، فإن احتواء الاضطرابات داخل إسرائيل تطلب من شرطة الحدود استدعاء ما يعادل عشرين فصيلة من جنود الاحتياط، لدعم الشركات التسع التي أعيد انتشارها من الضفة الغربية (والتي تحولت من قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي إلى قيادة الشرطة الوطنية مرة أخرى داخل إسرائيل).

الآثار الاستراتيجية

في الجولات السابقة، ستحاول إسرائيل وحماس بشكل شبه مؤكد تحويل إنجازاتهما العسكرية إلى مكاسب استراتيجية أكبر. سيكون من الصعب تحديد مكاسب حماس بشكل خاص هذه المرة لأن أهدافها كانت إلى

حد كبير سياسية. بعض العواقب واضحة - حماس مرة أخرى ذهبت إلى أخمص القدمين مع أقوى جيش في الشرق الأوسط ونجت، وأطلقت صواريخ بمعدل ومدى أكبر من أي خصم إسرائيلي آخر، مما أدى إلى قلب الحياة اليومية في إسرائيل حتى شمال نتانيا، ومن المرجح أنها عززت مكانتها بين العديد من عرب إسرائيل وفلسطينيي الضفة الغربية. ومع ذلك، أظهر التنظيم أيضًا استعداده المعتاد للتضحية برفاهية سكان غزة من أجل تحقيق أهدافه الخاصة.

الآن وقد تم التوصل إلى وقف إطلاق النار، من المرجح أن يكون الضغط الدولي لإعادة الإعمار هائلاً. لكن ما هو أقل تأكيدًا هو ما إذا كانت إسرائيل ستوافق على تخفيف القيود المفروضة على دخول المواد إلى غزة كما فعلت بعد صراع 2014. حسنت حماس بشكل واضح قدراتها العسكرية بعد كل جولة قتال، لذلك قد لا تكون إسرائيل مستعدة بعد الآن للحفاظ على سياسة "الهدوء مقابل الهدوء" في غزة إذا سمح ذلك للحركة مرة أخرى ببناء قدراتها دون رادع. كما تعهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، "ما كان في الماضي لن يكون في المستقبل."

باختصار، لا يزال احتمال جولة أخرى من القتال كما كان عليه بعد 2009 و2012 و2014، ما لم يحدث تغيير جوهري في ميزان القوى في غزة. لذلك، قد تنتهي إسرائيل والأطراف الأخرى بالحكم على نجاح أو فشل هذه العملية بناءً على عدد السنوات التي تؤخر فيها حربًا أخرى.

[1]باحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متخصص في الشؤون العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط.

[2]صحفي ومحلل لسياسات وثقافة الشرق الأوسط، وزميل مساعد في معهد واشنطن.